

## باب

اجتنابُ النجاسةِ، وهي: عينٌ، أو صفةٌ مَنَعَ الشرعُ منها بلا ضرورةٍ، لا لأذى فيها طبعاً، ولا لحقَّ الله تعالى، أو غيره شرعاً، حيث لم يُعَفَّ عنها، بدنٌ مُصَلٌّ، وثوبه وبقعتهما، وعدمُ حملها، شرطٌ للصلاة.

(اجتنابُ النجاسةِ، وهي) أي: النجاسةُ<sup>(١)</sup>، لغةً: ضدُّ الطهارةِ. وشرعاً<sup>(٢)</sup>: (عينٌ) كالهيئةِ والدمِ، (أو صفةٌ) كأثرِ بولٍ بمحلٍّ طاهرٍ، (منعُ) الشرعُ منها بلا ضرورةٍ<sup>(٣)</sup>، لا لأذى فيها طبعاً) احترازاً عن نحوِ السَّمِيَّاتِ من النباتِ، فإنه ممنوعٌ مما يضرُّ منها في بدنٍ، أو عقلٍ؛ لأذاه. (ولا لحقَّ الله تعالى) احترازاً عن صيدِ الحرمِ، وعن صيدِ البرِّ للمحرمِ. (أو) لحقَّ (غيره) شرعاً) احترازاً عن مالِ الغيرِ بغيرِ إذنه، فيحرمُ تناوله؛ لمنعِ الشرعِ منه؛ لحقُّ مالِكِهِ. زادَ بعضهم: ولا لحرمتِها؛ احترازاً عن ميتةِ الآدميِّ<sup>(٤)</sup>. ولا لاستفادِها؛ احترازاً عن نحوِ منيٍّ ومخاطٍ. (حيثُ لم يُعَفَّ عنها) متعلقٌ بـ(اجتنابِ)، (بدنٌ مُصَلٌّ) منصوبٌ بـ(اجتنابِ). (وثوبه وبقعتهما) معطوفٌ على (بدنٍ)، (وعدمُ حملها) عطفٌ على (اجتنابِ النجاسةِ) وهو مبتدأٌ، خبره، مع ما<sup>(٥)</sup> عُطِفَ عليه، قوله: (شرطٌ للصلاةِ) لقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيكَ فَطَمَّرَ وَالرَّجْرَجَ فَأَنْجِرْ﴾ [المدثر: ٤-٥]، وقوله ﷺ: «تَنْزَهُوا مِنْ (٦) الْبَوْلِ؛

(١) جاء في هامش (ع) ما نصّه: [قال الشيخ في «شرح العمدة»: النجاسة أعيان مستخبة في الشرع، يُمنع المصلي من استصحابها].

(٢) في (س): «وعرفاً».

(٣) جاء في هامش (ع) ما نصّه: [أما إذا كان لضرورة، فإنه يجوز تناول النجس كالهيئة، والماء النجس].

(٤) انظر: المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٤/١.

(٥) في (م): «وما».

(٦) في الأصل و(ع): «عن».

فتصحُّ من حاملٍ مستحجراً، أو حيواناً طاهراً، .....

شرح منصور

فإنَّ عامَّةَ عذابِ القبرِ منه<sup>(١)</sup>. وقوله، وقد سُئِلَ عن دمِ الحيضِ يكونُ في الشوبِ، قال<sup>(٢)</sup>: «أقرصيه، وصلِّي فيه». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> من حديثِ أسماء بنتِ أبي بكرٍ رضي الله عنهما. وأمره ﷺ بصبِّ ذُنُوبٍ من ماءٍ على بولِ الأعرابيِّ؛ إذ بالَ في طائفةِ المسجدِ<sup>(٤)</sup>. ولا يجبُ ذلك في غيرِ الصَّلَاةِ، فتعيَّن أن يكون شرطاً فيها؛ إذ<sup>(٥)</sup> الأمرُ بالشيءِ نهيٌّ عن ضده<sup>(٦)</sup>، والنهيُّ<sup>(٧)</sup> في العباداتِ يقتضي الفسادَ.

(فتصحُّ الصَّلَاةُ) (من حاملٍ مستحجراً) لأنَّ أثرَ الاستحمارِ مَعْفُوٌّ عنه في محلِّه، (أو) من حاملٍ (حيواناً طاهراً) كاهراً؛ لأنَّ ما به من نجاسةٍ<sup>(٨)</sup> في معدتها، فهي كالنجاسةِ في جوفِ المصلي. وصلَّى عليه الصلاة والسلام حاملاً أمامة<sup>(٩)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني ١/١٢٧، من حديث أنس، وقال الدارقطني: المحفوظ مرسل.

(٢) ليست في (س) و(م).

(٣) في سننه (٣٦٠) و(٣٦١).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٠)(٢٢١)، ومسلم (٢٨٤)(٩٩)، عن أبي هريرة وأنس بن مالك.

(٥) في (م): «و».

(٦) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [لأن الذي ذكر في الآية والحديث أمر، ولم يذكر نهي، والأمر بالشيء نهي عن ضده].

(٧) بعدها في (م): «عنه». وجاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: والنهي في العبادات ... إلخ، أقول: لا يظهر للاختصاص بالعبادات وجه، فقد صرَّح في «مختصر التحرير» و«شرح» بالعموم، ويدل عليه قولهم: في بيع المسلم على المسلم للنهي، وهو يقتضي الفساد، وقولهم: لا نكاح إلا بولي. تأمل! انتهى. عبد الله أبا بطون].

(٨) في (ع): «النجاسة».

(٩) بعدها في (م): «بنت زينب». وجاء في هامش (ع) ما نصُّه: [بنت أبي العاص]. والحديث أخرجه أحمد ٥/٣٠٤، والبخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣)، من حديث أبي قتادة الأنصاري.

ومن مسَّ ثوبه ثوباً أو حائطاً نجساً لم يستند إليه، أو قابلها راعياً أو ساجداً، ولم يلاقها، أو صلى على طاهرٍ من متنجسٍ طرفه ولو تحرك بحر كته من غير متعلق ينجرُّ به، .....

شرح منصور

١٣٩/١

(و) تصحُّ (من مسَّ ثوبه ثوباً) نجساً، (أو حائطاً نجساً، لم يستند إليه) لأنه ليس محلاً لثوبه، ولا بدنه. فإن استند إليه، فسدت صلاته؛ لأنه يصير كالبقعة له. (أو أي: وتصحُّ من (قابلها) أي: النجاسة (راعيًا، أو ساجداً، ولم يلاقها) لأنه ليس بموضع لصلاته، ولا محمولاً فيها. وكذا لو كانت بين رجليه، ولم يصبها، فإن لاقاها، / بطلت صلاته. (أو صلى على) محل (طاهرٍ من) حصر، أو بساطٍ (متنجسٍ طرفه) فتصحُّ، (ولو تحرك) المتنجسُ (بحركته من غير متعلقٍ ينجرُّ به) وكذا لو كان تحت قدمه جبلٌ طاهرٌ مشدودٌ في نجاسة؛ لأنه ليس بحاملٍ للنجاسة، ولا مصلٌ عليها، أشبه ما لو صلى على أرضٍ طاهرةٍ متصلةٍ بأرضٍ نجسةٍ. فإن كان النجسُ متعلقاً بالمصلي، بحيث ينجرُّ معه إذا مشى، كما لو كان بيده، أو وسطه جبلٌ مشدودٌ في نجاسة، أو حيوانٌ نجس، أو سفينةٌ صغيرة، فيها نجاسة، بحيث تنجرُّ معه إذا مشى، لم تصحَّ صلاته؛ لأنه مستتبع<sup>(١)</sup> للنجاسة، أشبه ما لو كان حاملها. فإن كانت السفينةُ كبيرةً، أو الحيوانُ كبيراً، لا يقدرُ على جرِّه إذا استعصى عليه، صحَّت؛ لأنه ليس بمستتبع<sup>(٢)</sup> لها. قال في «الفروع»<sup>(٣)</sup>: ظاهر كلامهم: أن ما لا ينجرُّ، تصحُّ لو انجرَّ. ولعلَّ المرادُ خلاقه، وهو أولى. ولو كان بيده جبلٌ، طرفه على نجاسةٍ يابسة، فمقتضى كلام الموفق<sup>(٤)</sup> الصحَّة. وفي «الإقناع»<sup>(٥)</sup>: لا تصحُّ.

(١) في (م): «مستتبع».

(٢) في (م): «مستتبع».

(٣) ٣٧٠/١، وفي مطبوعه: «ينجس» بدل «ينجر».

(٤) في المغني ٤٦٧/٢.

(٥) ١٤٦/١.

أو سقطت عليه فزالت، أو أزالها سريعاً، لا إن عجزَ عن إزالتها عنه،  
أو نسيها، أو جهَلَ عينها، أو حكمها، أو أنها كانت في الصلاة  
ثم عَلِمَ ، .....

شرح منصور

(أو سقطت عليه) نجاسة، (فزالت) سريعاً، (أو أزالها سريعاً) فتصحُّ صلاته؛  
لحديث أبي سعيد: بينما النبي ﷺ يصلي بأصحابه، إذ خلع نعليه، فوضعهُما  
عن يساره، فخلع الناسُ نعالهم، فلما قضى (ارسولُ الله ﷺ) صلاته، قال:  
«ما حملكم على إلقاءِ (٢) نعالكم»؟ قالوا: رأيناك ألقيتَ نعلك، فآلقينا نعالنا.  
قال: «إنَّ جبريلَ أتاني فأخبرني أنَّ فيهما قدراً». رواه أبو داود (٣)، ولأنَّ من  
النجاسة ما يعفى عن يسيرها، فعُفيَ عن يسيرِ زمنها، ككشفِ العورة. و(لا)  
تصحُّ صلاته (إن عجزَ عن إزالتها) أي: النجاسة (عنه) سريعاً، لإفضائه إلى  
استصحابِ النجاسة في الصلاةِ زمناً طويلاً، أو لعملٍ كثيرٍ إن أخذَ يطهرها، (أو  
نسيها) أي: النجاسة، (أو جهَلَ عينها) بأن أصابه شيءٌ لا يعلمه طاهراً، أو  
نجساً، ثم عَلِمَ نجاسته. (أو جهَلَ (حكمها) بأن لم يعلم أنَّ إزالتها شرطٌ  
للصلاة. (أو جهَلَ (أنها كانت في الصلاة، ثم عَلِمَ) فلا (٤) تصحُّ صلاته في  
هذه الصُّورِ ونحوها؛ لأنَّ اجتنابَ النجاسةِ شرطٌ للصلاة، فلم يسقط  
بالنسيانِ، ولا بالجهلِ، كطهارةِ الحدثِ. وعنه: تصحُّ صلاته إذا نسي، أو  
جهَلَ النجاسة. قال في «الإنصاف» (٥): وهي الصحيحةُ عند أكثر المتأخرين.

(١-١) ليست في (م).

(٢) في الأصول: «إلقاءكم».

(٣) في سننه (٦٥٠).

(٤) ليست في (م).

(٥) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٩٠/٣.

أو حملَ قارورةً، أو آجرَةً باطنها نجسٌ، أو بيضةً فيها فرخٌ ميتٌ، أو مَذْرَةً<sup>(١)</sup>، أو عنقوداً حبَّاته مستحيلةٌ حمراً.

وإن طينٌ نجسةٌ، أو بسطٌ عليها، أو على حيوانٍ نجسٍ، أو حريرٍ، طاهراً صفيقاً، أو غسلَ وجهِ آجرٍ، وصلَّى عليه، أو على بساطٍ باطنه فقط بنجسٍ، أو.....

شرح منصور (أو حملَ قارورةً) باطنها نجسٌ وصلَّى، لم تصحَّ صلاته. (أو حملَ (آجرَةً) واحدةً الآجر، وهو: الطينُ المشويُّ، (باطنُها نجسٌ. أو حملَ (بيضةً فيها فرخٌ ميتٌ. أو حملَ بيضةً (مَذْرَةً<sup>(٢)</sup>)، أو حملَ<sup>(٣)</sup> (عنقوداً) من عنبٍ (حبَّاته مستحيلةٌ حمراً) لم تصحَّ صلاته؛ لحمله نجاسةً في غيرِ معدنها، أشبه ما لو حملها في كفه.

١٤٠/١ (وإن طينٌ) أرضاً (نجسةً) وصلَّى عليها، (أو بسطٌ عليها) أي: على أرضٍ نجسةٍ، طاهراً صفيقاً، ولو رطبةً<sup>(٤)</sup>، ولم تنفذ إلى ظاهره. / (أو بسط<sup>(٥)</sup> (على حيوانٍ نجسٍ) طاهراً صفيقاً. (أو بسطٌ على (حريرٍ<sup>(٦)</sup>)، طاهراً صفيقاً) لا خفيفاً، أو مهلهلاً، (أو غسلَ وجهِ آجرٍ، وصلَّى عليه، أو صلَّى على بساطٍ باطنه فقط بنجسٍ) وظاهره الذي يصلَّى<sup>(٧)</sup> عليه، طاهرٌ. (أو صلَّى على

(١) مَذْرَةٌ البيضة والمعدة مذراً، فهي مَذْرَةٌ، من باب: تَعَبٌ: فسدت. «المصباح»: (مذر).

(٢) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: مَذْرَةٌ. هذا يدلُّ على أنَّ البيضة المذرة نجسة، ونقل في «الإنصاف» عن بعضهم أنها طاهرة، وصححه، والمصنف تبع في ذلك «التتقيح» كما في خطبته. محمد الخلوئي].

(٣) ليست في (م).

(٤) في (م): «أو رطبة».

(٥) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: أو بسط... إلخ. هذا لبيان الكراهة، وما تقدم لنفي الجريمة، فلا تكرار. ا. هـ. عبد الله أبا بطين].

(٦) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [ويتجه: أو على فراش غضب. «غاية»].

(٧) في (س) و(م): «صلَّى».

علوُّ سفله غضبٌ، أو سريرٌ تحته نجسٌ، كرهتُ وصحَّتُ.

وإن خيطَ جرحٍ، أو جبرَ عظمٍ بخيطٍ، أو عظمٍ نجسٍ، فصَحَّ، لم تجبِ إزالته مع ضررٍ. ولا يتيمَّمُ له إن غطَّاه اللحمُ.  
ومتى وجبتُ فمات، أُزيلَ إلا مع المثلَّةِ.

(علوُّ، سفله غضبٌ<sup>(١)</sup>)، أو صَلَّى على (سريرٍ تحته نجسٌ، كُرهتُ) صلاته؛ لاعتماده على ما لا تصحُّ عليه، (وصحَّتُ) لأنه ليس حاملاً للنجاسة، ولا مباشراً لما لا تصحُّ عليه.

شرح منصور

(وإن خيطَ جرحٍ، أو جبرَ عظمٍ من آدميٍّ (بخيطٍ) نجسٍ، (أو عظمٍ نجسٍ، فصَحَّ) الجرحُ، أو العظمُ، (لم تجبِ إزالته) أي: النجسِ منهما، (مع) خوفٍ (ضررٍ) على نفسٍ، أو عضوٍ، أو حصولٍ مرضٍ؛ لأنَّ حراسةَ النفسِ وأطرافها واجبةٌ، وأهمُّ من رعاية شرطِ الصلَاةِ. ولهذا لا يلزمه شراءُ ماءٍ، ولا سترةٌ بزيادةٍ كثيرةٍ على ثمنِ المثلِ. وإذا جازَ تركُ شرطٍ يجمعُ عليه لحفظُ ماله، فتركُ شرطٍ مختلفٍ فيه لحفظِ بدنه أولى. فإن لم يخفِ ضرراً، لزمه. (و) حيثُ لم تجبِ إزالته، (لا يتيمَّمُ له) أي: للخيطِ، أو العظمِ النجسِ، (إن غطَّاه اللحمُ) لإمكانِ الطهارةِ بالماءِ في جميعِ محلِّها. فإن لم يغطِّه اللحمُ، تيمَّمَ له؛ لعدمِ إمكانِ غسله.

(ومتى وجبتُ) إزالته، (فمات) قبل إزالته، (أزيلَ) وجوباً؛ لقيامِ مَنْ يليه مقامه، (إلا مع المثلَّةِ<sup>(٢)</sup>) بإزالته، فتسقطُ للضررِ بها، كالحَيِّ.

(١) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: سفله غضب، أي: بأن كان بناؤه قبل الغضب، ولم يكن بعده، أو كان كل واحد، وغضب السفلى، وصلى في العلو بإذن ربه، بخلاف ما إذا غضب محلاً، وبني عليه، ثم صلى في العلو، فإن الهواء تابع للقرار. عبد الله أبا بطين. وسواء كان هو الغاصب أو غيره كما صرح به في «الفروع»].

(٢) في (ع): «مثلَّة».

ولا يلزمُ شاربَ خمرٍ قيءٌ.  
وإن أعيدت سنٌّ، أو أذنٌ، أو نحوهما، فثبتت، فطاهرةٌ.

### فصل

ولا تصحُّ - تعبدًا - صلاةٌ في مقبرةٍ، ولا يضرُّ قبران، ولا ما دُفن

بداره، .....

شرح منصور

(ولا يلزمُ شاربَ خمرٍ قيءٌ<sup>(١)</sup>) للخمر؛ لأنه وصل إلى محلٍّ يستوي فيه الطاهرُ والنجسُ. وكذا سائرُ النجاساتِ تحصلُ في الجوف<sup>(٢)</sup>.  
(وإن أعيدت من أدمي قُلت، (أو) أعيدت (أذنٌ) منه قُطعت، (أو) أعيد (نحوهما) من أعضائه<sup>(٣)</sup>، فأعادها بحرارتهما، (ثبتت) أو لم تثبت، (ف) هي (طاهرةٌ) لأنها جزءٌ من جملته، فحكّمها حكمه. وتقدّم: ما أبين من حيٍّ، كميته.

### فصل في المواضع التي لا تصح الصلاة فيها مطلقاً

وما يصح فيه النفل دون الفرض، وما يتعلق بذلك

(ولا تصحُّ - تعبدًا - صلاةٌ فرض، أو نفلٍ (في مقبرةٍ) قديمةٍ، أو حديثة<sup>(٤)</sup>)،  
تقلبت، أو لا. وهي: مدفنُ الموتى؛ لقوله ﷺ: «لا تتخذوا القبورَ مساجدَ، فإني أنهاكم عن ذلك». رواه مسلم<sup>(٥)</sup> من حديثِ سمرةَ بن جندب. (ولا يضرُّ صحة الصلاة (قبران، ولا ما دُفن بداره) ولو زاد على ثلاثة قبور؛ لأنه

(١) جاء في هامش (ع) ما نصّه: [قوله: ولا يلزم ..... إلخ، أي: والظاهر: أنه يُسنُّ له؛ خروجاً من الخلاف، توقف محمد الخلوئي].

(٢) في (م): «بالجوف».

(٣) في الأصل: «أعضائها».

(٤) في (س) و(ع): «جديدة»، و «حديثة» نسخة في هامش (ع).

(٥) في صحيحه (٥٣٢).

وحمّام، وما يتبعه في بيع، وحش، وأعطان إبل، .....

شرح منصور

لا يسمّى مقبرة، بل هي ثلاثة قبورٍ فأكثر. نقله في «الاختيارات»<sup>(١)</sup> عن طائفة من الأصحاب. وبني لفظها من القبر؛ لأنّ الشيء إذا كثُر في مكان، حاز أن يُنَى له اسمٌ من اسمه، كمسبعةٍ ومضبعةٍ؛ لما كثُر فيه من السباع والضباع. وأمّا الخشخاشة - وتسمى الفسقية - فيها أمواتٌ كثيرون، فهي قبرٌ واحدٌ. قاله في «الفروع»<sup>(٢)</sup>، بحثاً.

(و) لاتصحُّ أيضاً - تعبداً - صلاةٌ في (حمام) لقوله ﷺ: «الأرضُ كلها مسجدٌ، إلا الحمامُ والمقبرة». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. (و) لاتصحُّ أيضاً في (ما يتبعه) أي: الحمام<sup>(٤)</sup> (في بيع) لتناول اسمه له، فلا فرق بين مكان الغسل، والمشلخ<sup>(٥)</sup>، والأتون<sup>(٦)</sup>، وكلُّ ما يُغلق عليه بأبه. (و) لاتصحُّ أيضاً - تعبداً - صلاة<sup>(٧)</sup> في (حش) بفتح الحاءِ وضمّها،<sup>(٨)</sup> فيمنع من الصلاة داخلَ بايه، ولو غير موضع الكنيف<sup>(٩)</sup>، ولو مع طهارته من النجاسة؛ لأنّه لما منع الشرع من الكلام وذكر الله تعالى فيه، كان منع الصلاة أولى. وهو لغة: البستان، ثم أطلق<sup>(٩)</sup> على محلِّ قضاء الحاجة؛ لأنّ العرب كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، وهي الحشوش، فسُميت الأخلية في الحَضْرِ حشوشاً لذلك. (و) لا تصحُّ أيضاً - تعبداً - صلاةٌ في (أعطان إبل) جمع عطّين، بفتح الطاء، وهي: المعاطن جمع معطين، بكسرهما؛ لحديث: «صلُّوا في مرابض الغنم، ولا تصلُّوا

١٤١/١

(١) ص ٤٤.

(٢) ٣٧٥/١.

(٣) في سننه (٤٩٢)، من حديث أبي سعيد.

(٤) ليست في (م).

(٥) في الأصل و (ع) و (م): «المسلخ».

(٦) الأتون، كتور وقد يخفف: أخدود الجيار والخصاص ونحوه. «القاموس»: (أتن).

(٧) ليست في (س).

(٨-٨) ليست في (س).

(٩) في (ع): «أطلقوه».

وهي: ما تقيمُ فيها، وتأوي إليها، ومَجْزَرَةٌ، ومَزْبَلَةٌ، وقارعةٍ طريقٍ، و

في مبارك الإبل». رواه أحمد، وأبو داود<sup>(١)</sup>. وقال ابنُ خزيمة: لم نَرِ خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح.

(وهي) أي: الأعطان (ما تقيمُ فيها) الإبل، (وتأوي إليها) طاهرة كانت، أو نجسة، فيها إبلٌ حال الصلاة، أو لا؛ لعموم الخبر. وأما ما تبئتُ فيه الإبلُ في مسيرها، أو تناخُ فيه لعلفها أو سقيها، فلا يُمنعُ من الصلاة فيه؛ لأنه ليسَ بعطن. (و) لا تصحُّ صلاةٌ أيضاً في (مجزرة) مكان الذبح. (و) لا في (مَزْبَلَةٌ) ملقى الزباله. (و) لا في (قارعة الطريق) أي: محلُّ قرع الأقدام من الطريق، وهي المحجة، سواء كان فيها سالكٌ، أو لا؛ لحديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «سبعُ مواطنَ لا تجوزُ فيها الصلاة: ظهرُ بيتِ الله، والمقبرة، والمزبلة، والمجزرة، والحمام، ومعطنُ الإبل، ومحجة الطريق». رواه ابن ماجه، والترمذي<sup>(٢)</sup>، وقال: ليسَ إسناده بالقوي. رواه الليثُ بن سعد<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن عمر العمري<sup>(٤)</sup>، عن نافع<sup>(٥)</sup>، عن ابن عمر<sup>(٦)</sup>، (٧ عن عمر<sup>(٧)</sup> مرفوعاً. وتصحُّ في طريقِ آياتٍ قليلة. (و) لا تصحُّ صلاةٌ - تعبداً - أيضاً على

(١) أحمد ٢٨٨/٤، وأبو داود (١٨٤)، من حديث البراء بن عازب. وأخرجه أحمد أيضاً (٩٨٢٥)، وابن خزيمة (٧٩٥)، من حديث أبي هريرة.

(٢) الترمذي (٣٤٦)، وابن ماجه (٧٤٦).

(٣) هو: أبو الحارث، ليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، المصري. ثقة، ثبت. (ت ١٧٥هـ). «تهذيب الكمال» ٢٤/٢٥٥، ترجمة (٥٠١٦).

(٤) هو: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. ضعفه النسائي. (ت ١٧١هـ). «تهذيب الكمال» ١٥/٣٢٧، ترجمة (٣٤٤٠).

(٥) هو: أبو عبد الله، نافع، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي. ثقة. (ت ١١٧هـ)، وقيل غير ذلك. «تهذيب الكمال» ٢٩/٢٩٨، ترجمة (٦٣٧٣).

(٦) هو: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي. أسلم صغيراً لم يبلغ الحلم. (ت ٧٤هـ). «تهذيب الكمال» ١٥/٣٣٢، ترجمة (٣٤٤١).

(٧-٧) ليست في الأصول الخطية (م)، والمثبت من مصادر التخریج، وقد نصَّ الأستاذُ الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه لـ «سنن الترمذي» على أن حذفه خطأ، عند ذكر هذه الرواية، بعد رقم (٣٤٧)، وهذه الرواية أخرجها أيضاً ابنُ ماجه (٧٤٧).

أسطحيتها، وسطح نهر، سوى صلاة جنازة في مقبرة، وجمعة وعيد  
وجنازة ونحوها بطريق لضرورة و غصب، .....

شرح منصور

(أسطحيتها) أي: أسطح تلك المواضع التي لا تصح الصلاة فيها؛ لأنَّ  
الهواء تابع للقرار، لمنع الجنب من اللبث بسطح المسجد، وحث من حلف  
لا يدخل داراً بدخول سطحها. (و) لا تصح (أيضاً صلاة تعبداً في<sup>(١)</sup>) (سطح  
نهر) وكذا ساباط، وجسر<sup>(٢)</sup> عليه. قاله السامري<sup>(٣)</sup>. لأنَّ الماء لا يُصلى عليه.  
قاله ابن عقيل. وقال غيره: هو كالطريق. (٤) ولو حمّد الماء، فكالطريق<sup>(٤)</sup>.  
قاله أبو المعالي، وحزم ابن تميم بالصحة، وعلم مما تقدّم: صحّة الصلاة في  
المدبغة<sup>(٥)</sup>. (سوى صلاة جنازة في مقبرة) فتصح؛ لصلاته ﷺ على القبر<sup>(٦)</sup>.  
فيكون مخصّصاً للنهي السابق. (و) سوى (جمعة وعيد وجنازة، ونحوها)  
كصلاة كسوف واستسقاء، (بطريق؛ للضرورة<sup>(٧)</sup>) بأن ضاق المسجد أو  
المصلى، واضطروا للصلاة في الطريق للحاجة. (و) سوى جمعة وعيد/  
وجنازة، ونحوها بموضع (غصب) أي: مغسوب<sup>(٨)</sup>. نصّ عليه في الجمعة؛  
لأنه إذا صلاها الإمام في الغصب، وامتنع الناس عن الصلاة<sup>(٩)</sup> معه،

١٤٢/١

(١-١) في (م): «الصلاة أيضاً قصداً في.....».

(٢) في (م): «وجسرها».

(٣) في المستوعب ٩١/٢.

والسامري، هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن الحسين السامري، الفقيه، الفرضي، ويعرف بابن  
سنيّة. ولد سنة خمس وثلاثين وخمس مئة بسامرا. صنّف تصانيف مشهورة، كـ «المستوعب»  
و«الفروق». (ت ٦١٦ هـ). «ذيل طبقات الحنابلة» ١٢١/٢.

(٤-٤) ليست في (م).

(٥) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٦/٣.

(٦) أخرجه أحمد (٩٢٧٢)، من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ صلى على قبر.

(٧) في الأصل و(م): «الضرورة».

(٨) جاء في هامش (ع) ما نصّه: [قوله: غصب. ظاهره: ولو بلا ضرورة، وفيه نظر! فالصواب ما في «الإقناع».  
عثمان النجدي. فراجعهما، وقد صرح في «الإقناع» بأن الجمعة ونحوها لا تصح في الغصب إلا لضرورة].

(٩) في (م): «من الصلاة».

وعلى راحلةٍ بطريقٍ. وتصحُّ في الكلِّ؛ لعذرٍ.

وتُكرهُ إليها بلا حائلٍ ولو كمؤخِّرةٍ رحلٍ، لا فيما علا عن جادةِ  
المسافرِ يَمَنَةً وَيَسْرَةً.

شرح منصور

فاتتهم؛ ولذلك صحَّت الجمعةُ خلفَ الخوارجِ والمبتدعةِ، وفي الطريقِ؛ لدعاءِ  
الحاجةِ إليها. وكذلك الأعيادُ، والجنائزُ.

(و) سوى الصلاةِ (على راحلةٍ بطريقٍ) على التفصيلِ الآتي في البابِ  
بعده موضحاً.

(وتصحُّ) الصلاةُ (في الكلِّ) أي: كلِّ الأماكنِ المتقدمةِ؛ (لعذرٍ) كما  
لو حبس فيها، بخلافِ خوفِ فوتِ الوقتِ في ظاهرِ كلامهم. (وتُكرهُ)  
الصلاةُ (إليها) لحديثِ أبي (١) مرثد الغنويِّ، مرفوعاً: «لا تُصلُّوا إلى القبورِ،  
ولا تجلسُوا عليها». رواه الشيخان (٢). وألحقَ بذلك باقي المواضعِ، واعتزَّضَ  
بأنه تعبدِيٌّ، فلا يُقاسُ عليه. (بلا حائلٍ) فإن كان حائلٌ، لم تُكرهْ الصلاةُ،  
(ولو) كان (كمؤخِّرةٍ رحلٍ) كسترَةِ المتخلي. فلا يكفي الخطُ، ويكفي حائطُ  
المسجدِ. قال في «الفروع» (٣): ويتوجَّهُ أنَّ مرادهم: لا يضرُّ بُعدُ كثيرٍ عرفاً،  
كما (٤) لا أثرَ له في (٥) ماراً بين يدي المصلي (٥).

(ولا) تُكرهُ الصلاةُ (فيما علا عن جادةِ المسافرِ، يَمَنَةً وَيَسْرَةً) نصّاً، لأنَّه

(١) في (س): «ابن». وأبو مرثد الغنوي، هو: كَنَازُ بنِ الحَـصِينِ. سكن الشام. روى عن النبي ﷺ  
حديثاً. «الإصابة» ١٢/١٥، ترجمة (١٠٢٣).

(٢) مسلم (٩٧٢)، ولم يخرجَه البخاري، كما يدلُّ عليه صنيعُ المزنيِّ في «تحفة الأشراف» ٣٢٩/٨،  
إذ لم يرقم له.

وقد جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: رواه الشيخان. في «المنتقى»: رواه الجماعة إلا البخاري، وابن  
ماجه. ا. هـ. عبد الله أبا بطين. قلت: الظاهر ما في «المنتقى»، فإني لم أجده في البخاري، بل وليس  
فيه لأبي مرثد الغنوي رواية، كما في «التقريب» وغيره].

(٣) ٣٧٤/١

(٤) ليست في (م).

(٥) في مطبوع «الفروع»: «مبطل».

ولو غُيِّرَت بما يُزيل اسمها، كجعلِ حَمَامٍ داراً، وصَلَّى فيها، صحَّت.  
وكمقبرةٍ مسجدٌ حَدِثَ بها.

ولا يصحُّ فرضٌ في الكعبةِ ولا على ظهرها،.....

ليس بمَحْجَّةٍ.

شرح منصور

(ولو غُيِّرَت) بالبناءِ للمجهولِ، مواضعُ النهيِ (بما يُزيلُ اسمها، كجعلِ حَمَامٍ داراً) أو مسجداً، (وصَلَّى فيها، صحَّت) لزوالِ المانعِ. وكذا لو نُبِشتِ قبورٌ غيرُ محترمةٍ، وحُوِّلَ ما فيها من الموتى، وجُعِلتْ مسجداً؛ لقصةِ مسجدهِ ﷺ<sup>(١)</sup>. (وكمقبرةٍ) في الصلاةِ فيها (مسجدٌ حَدِثَ بها) أي: المقبرة، فلا تصحُّ الصلاةُ فيه، سوى صلاةِ جنازةٍ، أو لعذرٍ. قال الآمديُّ<sup>(٢)</sup>: لافرقَ بين المسجدِ القديمِ والحديثِ. انتهى. وإن حدثتِ القبورُ بعده، حوله أو في قبلته، كُرِهتِ الصلاةُ إليها بلا حائلٍ. وفي «الهدى»: لو وُضِعَ القبرُ والمسجدُ معاً، لم يجزَ، ولم يصحَّ الوقفُ ولا الصلاةُ. ا.هـ. ولو حدثَ طريقٌ بعد بناءِ المسجدِ، صحَّت فيه<sup>(٣)</sup>.

(ولا يصحُّ فرضُ) الصلاةِ (في الكعبةِ، ولا على ظهرها) لقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والشطرُ: الجهةُ. والمصلِّي فيها، أو على سطحها غير مستقبلٍ لجهتها. ولأنه يستدبرُ من الكعبةِ ما لو استقبله منها خارجها، صحَّت. ولأنَّ النهيَ عن الصلاةِ على ظهرها وردَّ صريحاً

(١) أخرج أحمد (١٢٢٤٢)، من حديث أنس بن مالك، قال: كان موضع مسجد النبي ﷺ لبني النجار، وكان فيه نخلٌ، وحرثٌ، وقبورٌ من قبورِ الجاهلية، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ثامنوني»، فقالوا: لا نبتغي به ثمناً إلا عند الله عزَّ وجلَّ. فأمر رسول الله ﷺ بالنخلِ فقطع، وبالحرثِ فأفسد، وبالقبورِ فنبشت، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك يصلِّي في مريض الغنم، وحيث أدركته الصلاة.

(٢) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي، أحد أكابر أصحاب القاضي أبي يعلى. له كتاب: «عمدة الحاضر وكفاية المسافر» في الفقه، في نحو أربع مجلدات. (ت ٤٦٧هـ). «ذيل طبقات

الحنابلة» ١/٩٨.

(٣) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣/٣٠٨.

إلا إذا وقف على متنهاها بحيث لم يبق وراءه شيء أو خارجها،  
وسجد فيها.

وتصح نافلةً و مندورةً فيها وعليها، .....

شرح منصور

في حديث ابن عمر السابق، وفيه تنبيه على النهي عن الصلاة فيها؛ لأنهما سواء في المعنى. والجدار لا أثر له؛ إذ المقصود البقعة؛ لأنه يصلي إليها حيث لا جدار، (إلا إذا وقف) المصلي (على متنهاها، بحيث لم يبق وراءه شيء) منها، (أو) وقف (خارجها) أي: الكعبة، (وسجد فيها) فيصح فرضه؛ لأنه مستقبل لطائفة من الكعبة، غير مستدير لشيء منها، كما لو صلى إلى أحد أركانها.

١٤٣/١

(وتصح نافلةً) في الكعبة، وعليها. (و) تصح (مندورةً فيها، وعليها) ولو لم يكن بين يديه شاخص متصل بها؛ لحديث ابن عمر: دخل رسول الله ﷺ البيت، وأسامة بن زيد، وبلال<sup>(١)</sup>، وعثمان بن طلحة، فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا، كنت أول من ولج، فلقيت بلالاً، فسألته: هل صلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: ركعتين بين السأريتين، عن يسارك إذا دخلت، ثم خرج فصلي في وجه الكعبة ركعتين<sup>(٢)</sup>. رواه الشيخان، ولفظه للبخاري. ولا يعارضه روايتهما أيضاً عن أسامة<sup>(٣)</sup>، ولا رواية البخاري عن ابن عباس، أنه ﷺ لم يصل في الكعبة<sup>(٤)</sup>؛ لأن الدخول كان مرتين، فلم يصل في الأولى، وصلى في الثانية. كذا رواه أحمد<sup>(٥)</sup>. وذكره ابن حبان في «صحيحه»<sup>(٦)</sup>. وألحق

(١) ليست في (٢).

(٢) البخاري (٣٩٧)، ومسلم (١٣٢٩). وعثمان بن طلحة: صحابي، أسلم في المدينة، توفي بمكة (ت ٤٢هـ). «تهذيب الكمال» ٤/٣٩٥.

(٣) البخاري (٣٩٨)، ومسلم (١٣٣٠). وأسامة: هو: أبو محمد، أسامة بن زيد بن حارثة، الحب بن الحب. سكن المزة من عمل دمشق، ثم نزل إلى المدينة فمات بها. (ت ٥٤هـ). «الإصابة» ١/٤٥١، ترجمة (٨٩).

(٤) في صحيحه (٣٩٨).

(٥) في مسنده (٢١٢٦) و(٢٥٦٢).

(٦) برقم (٣٢٠٧).

ما لم يسجد على منتهاها.

وَيُسْنُ نَفْلُهُ فِيهَا وَفِي الْحِجْرِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مِنْهَا، وَقَدْرُهُ: سِتَّةُ أَذْرَعٍ وَشَيْءٍ. وَيَصِحُّ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ مُطْلَقًا. وَالْفَرْضُ فِيهِ كَدَاخِلِهَا.

شرح منصور

النذر بالنفل. وفي «الاعتبارات»<sup>(٢)</sup>: النذر المطلق يُحَذَى بِهِ حَذْوُ الْفَرَائِضِ. (ما لم يسجد على منتهاها) أي: الكعبة، فلا تصحُّ صلاته مطلقاً؛ لأنَّه لم يستقبلها فيه.

(وَيُسْنُ نَفْلُهُ) أي: تنفله بالصلاة (فيها) أي: الكعبة؛ لما تقدّم. (و) سنُّ أيضاً نَفْلُهُ (في الْحِجْرِ، وَهُوَ مِنْهَا) أي: الكعبة. نصّاً؛ لخبر عائشة<sup>(٣)</sup>. (وقدْرُهُ) أي: الحجر الداخل في حدود البيت (ستة أذرع وشيء) فلا يصحُّ استقبال ما زاد على ذلك، لكن يطوف من ورائه جميعه؛ احتياطاً. (ويصحُّ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ) أي: الحجر (مطلقاً) أي: من مكِّيٍّ، وغيره؛ لأنَّه من الكعبة، وسواءً كانت الصلاة فرضاً، أو نفلاً. (والفرض فيه) أي: الحجر (كداخلها) أي: الكعبة، لا يصحُّ إلا إذا وقف على منتهاه، ولم يسبق وراءه منه<sup>(٤)</sup> شيء، أو وقف خارجَه، وسجد فيه، كما تقدّم في الكعبة. قال أحمد: الحجر من البيت.

(١) الحجر: حجر الكعبة، وهو: ما حواه الحطيم المدار بالبيت جانب الشمال. «الصحيح»: (حجر).

(٢) ص ٤٥. وجاء في هامش (ع) ما نصّه: [فعلی هذا يعتبر للنذر المطلق شروط الفريضة].

(٣) أخرجه البخاري (١٥٨٤)، من حديث عائشة قالت: سألت النبي ﷺ عن الجدرِ أَمِنَ الْبَيْتِ هو؟ قال: «نعم». قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: «إن قومك قصرت بهم النفقة». قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: «فعل ذلك قومك ليدخلوا مَنْ شَاؤُوا، ويمنعوا مَنْ شَاؤُوا، ولولا أنَّ قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض».

(٤) ليست في (م).

## وتكره بأرض الخسف، لا ببيعة، وكنيسة.

شرح منصور

(وتكره الصلاة بأرض الخسف) لأنه موضع مسخوط عليه، وكذا كل بقعة نزل بها عذاب، كأرض بابل، والحجر<sup>(١)</sup>، ومسجد الضرار. وتكره أيضاً في مقصورة تحمى<sup>(٢)</sup>. نصاً، قال ابن عقيل: لأنها كانت تختص بالظلمة وأبناء الدنيا، فكرة الاجتماع بهم. وفي الرحي وعليها. ذكره كثير من الأصحاب، وقال أحمد: ما سمعت في الرحي شيئاً<sup>(٣)</sup>. وتصح في أرض السباخ. قال في «الرعاية»: مع الكراهة. و(لا) تكره (بيعة، وكنيسة) ولو مع صور<sup>(٤)</sup>. قال الشيخ تقي الدين: وليست ملكاً لأحد، وليس لهم منع من يعبد الله؛ لأننا صالحناهم عليه.

ولا تكره الصلاة في مرايض الغنم. ولا بأس بالصلاة في أرض غيره، ولو مزروعة، أو على مصلاة بغير إذنه، بلا غضب<sup>(٥)</sup>، ولا ضرر.

(١) اسم ديار ثمود، بوادي القرى بين المدينة والشام. «معجم البلدان» ٢/٢٠٨.

(٢) جاء في هامش (ع) مانصه: [قوله: تحمى، أي: للسلطان وحده].

(٣) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣/٣١٣.

(٤) في الأصل و(ع): «صوره».

(٥) جاء في هامش (ع) ما نصه: [قوله: بلا غضب، لعل المراد: وكان حاضراً، حتى لا يعارض ما

يأتي في الجمعة من التصريح بحرمته، وحمل ما في الجمعة على غيبته، وكونه على وجه الاستيلاء. اهـ.

محمد الخلوئي].